

او غير مماثل بل المراد بل على طريق الكناية لا في اول  
 نفي عن كان على صفة من غير قصد الى مماثل لزم نفيه  
 عند واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع افترضا في خلاصه  
 به واثبات نفي التقديم في مثل هذه الصورة كاللزام لكونه  
 اي التقديم اعوان على المراد بهما اي بهذين الترتيبين  
 لان الغرض منهما اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي  
 ابلغ من التصريح والتقديم لان ادلة التقوى اعوان على كونه  
 وليس معنى قوله كاللزام انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد  
 انه كان مقتضى القياس ان يكون التاخير لكن لم يرد الا  
 الا على التقديم نفس عليه في دلائل العجز في تقديم  
 المسند اليه المستوي بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه  
 اي التقديم والى على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد  
 نحو كل انسان لم يعم فانه بنفيه نفي القيام عن كل واحد  
 من افراد الانسان بخلاف ما لو اجم نحو لم يعم كل انسان  
 فانه بنفيه نفي الحكم عن جملة الافراد لان كل فرد قد يقدم  
 بغير عموم السلب فتقول النفي والتاخير لا يفيد السلب  
 العموم ونفي الشمول وذلك لانه لو كان التقديم مفيدا  
 للعموم دون التاخير لكان لزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون  
 لفظ كل متصرفا للمعنى الحاصل على التأسيس وهو ان يكون  
 لافادة معنى جديد مع ان التأسيس ارجح لان الافادة  
 حينئذ الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس

على التأسيس ما يصدق التقديم فلان قولنا انسان لم يعم  
 موجبة مفعلة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام  
 للانسان لا ينفي القيام عنه لان حرف السلب وقع جودا  
 من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كونه  
 افراد الموضوع مع ان الحكم على ما صدق عليه لا ينفي  
 واذا كان الانسان لم يعم موجبة مفعلة يجب ان يكون  
 معناه نفي القيام عن جملة الافراد لان كل فرد لان التو  
 المفعلة المصدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند  
 وجود الموضوع نحو لم يعم بعض الانسان بمعنى انهما  
 متلازمان في الصدق لانه حكم في المفعلة بنفي القيام  
 عما صدق عليه لان ان اعم من ان يكون جميع الافراد  
 او بعضها واما ما كان يصدق نفي القيام عن البعض  
 وكما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق  
 عليه لان في الجملة نفي في قوة السالبة الجزئية  
 المتلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية  
 الموجودة الموضوع اما بنفي الحكم عن كل فرد او نفيه عن  
 البعض مع ثبوت البعض واما ما كان يلزمه نفي الحكم  
 عن جملة الافراد دون كل فرد يجوز ان يكون منفيا  
 عن البعض ثابتا للبعض واذا كان الانسان لم يعم  
 كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد عن كل فرد ولو  
 كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل

جبة

ن